

## حديث «المُحَدَّثُون» رواية ودراية مع ذكر الموافقات العمرية

## Hadith «Elmohadathone»: Narration and Understanding

بورحلة عبد القادر<sup>1\*</sup>، سليمان عبد القادر<sup>1</sup> جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر)، bourahlaoran2019@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/05/22

تاريخ الاستلام: 2026/01/11

## ملخص:

تضمّن البحث جمع طرق حديث «المُحَدَّثُون»، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها بما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية، ثم الكلام على معنى الحديث، مع ذكر أقوال أهل العلم في معنى المُحَدَّث، وفي الأخير ذكر موافقات عمر رضي الله عنه في القرآن الكريم وفي السنة النبوية. كلمات مفتاحية: المُحَدَّثُون، رواية، دراية، موافقات، عمر رضي الله عنه.

## Abstract:

The research involves collecting the methods of Hadith «Elmohadithone», examining their chains of transmission, and evaluating them according to the established scholarly principles of Hadith studies. It then addresses the meaning of the Hadith, citing the views of scholars regarding the term al-Muhaddath. Finally, it highlights the correspondences of Omar (may Allah be pleased with him) in the Qur'an and the Prophetic Sunnah.

**Keywords:** Elmohadithone; Narration; Understanding; Agreements; Omar.

## 1- مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد جاءت النصوص عمومًا من الآيات الكريمات، والأحاديث الصحيحة عن أشرف البريات صلى الله عليه وسلم ببيان فضل الصحابة عموماً، وعلو منزلتهم، والوصية بهم<sup>(1)</sup>، والتأكيد على محبتهم وموالاتهم<sup>(2)</sup>، لا سيما الخلفاء الأربعة أصحاب السنة المتبعة<sup>(3)</sup>، ومن هؤلاء الخليفة الراشد الثاني عمر الفاروق أبو حفص رضي الله عنه، الذي جاء فيه «حديث المُحَدَّثُونَ» فأردتُ بحث هذا الحديث بجمع طرقه، ودراسة أسانيده، ثم بعد ذلك النظر في معناه، ومعرفة المراد منه، وجعلتُ عنوانه: «حديث المُحَدَّثُونَ روايةً ودرايةً».

## أهداف البحث:

- 1- جمع طرق حديث «المُحَدَّثُونَ».
- 2- تخرج هذه الطرق ودراسة أسانيدها، والحكم عليها بما تقتضيه قواعد علم الحديث.
- 3- بيان المعنى المراد من الحديث.

## مشكلة البحث:

- هل ثبت حديث المُحَدَّثُونَ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟

- (1) كمثل قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُخْدٍ ذَهَبًا، ما أَذْرَكَ مُدًّا أَحَدِهِمْ، ولا نَصِيفَهُ». رواه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنتم مُتَخَذًا خَلِيلًا»، برقم: (3673)، (752). ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، برقم: (6487)، (1113).
- (2) كقوله سبحانه وتعالى - بعد ذكر المهاجرين والأنصار -: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (الحشر: 10)
- (3) قال صلى الله عليه وسلم: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من عيش منكم بعدي يرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة». رواه أصحاب السنن وغيرهم من طرق كثيرة عن العرابض بن سارية رضي الله عنه.

- ما المراد بالمحدث؟

### منهج البحث:

- أخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية.
- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما فأقتصر في تخريجه عليهما، وأكتفي بالعزو إليهما عن الحكم عليه، كما أُنّي أكتفي بالموضع الواحد الذي ذكر فيه الحديث.
- إذا كان الراوي متفقا عليه تعديلا أو ترجيحا فأذكر من عناصر ترجمته ما يميزه، كالاسم واللقب والكنية، ثم أذكر نتيجة حاله توثيقا أو تضعيفا.
- إذا كان الراوي مختلفا في حاله، فأذكر العناصر المميزة له، ثم أذكر من أقوال أهل العلم ما يتضح به حال الراوي، مع الترجيح.
- أحكم على الحديث في ضوء القواعد المعتمدة، مع ذكر أحكام الأئمة عليه إن وجدت.
- أبين دلالة الحديث بذكر أقوال العلماء من أئمة الحديث، والمذاهب المعتمدة، والمحققين من أهل العلم.
- ذكرت أهم نتائج البحث في الخاتمة.

## 2- دراسة حديث المُحدثون

### 1.2. حديث المُحدثون رواية:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ، فَإِنَّهُ عُمَرُ».

هذا الحديث أخرجه البخاري<sup>(1)</sup> ومسلم<sup>(2)</sup>، وهو من الأحاديث التي انتقدها عليهما الإمام

الدارقطني - رحمه الله - في كتابه «الإلزامات والتتبع»، فقال: «وأخرج البخاري عن يحيى بن قزعة، وعن

الأويسى، عن إبراهيم ابن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله

(1) كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه برقم: (3689)، (ص756).

(2) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، برقم: (6204)، (ص1055).

عليه وسلم: «كَانَ فِي الْأُمَمِ نَاسٌ مُحَدَّثُونَ». قال البخاريُّ: وزاد زكريّا عن سعد، عن أبي سلمة عن أبي هريرة: «مَنْ غَيَّرَ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ». وقد تابعهما سليمان الهاشمي وأبو مروان العثماني، وخالفهم ابن وهب فرواه عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها. وأخرج مسلمٌ حديثَ ابن وهبٍ هذا دون غيره عن إبراهيم. ورواه ابنُ الهاد ويعقوب وسعد أبناء إبراهيم وأبو صالح كاتب الليث وغيرهم عن إبراهيم ابن سعد عن أبيه عن أبي سلمة قال: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال زكريا عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة. علقه البخاري وقال محمد بن عجلان عن سعد عن أبي سلمة عن عائشة أخرجه مسلم<sup>(1)</sup>.

#### تفصيل الكلام على الحديث من ناحية الإسناد:

الحديث ورد من ثلاث طُرُقٍ، عن أبي هريرة، وعائشة، وأبي سلمة مرسلاً.

#### - طريق أبي هريرة :

يرويه عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن، وعن أبي سلمة ثلاثة رواة:

سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وزكريا ابن أبي زائدة، ومحمد بن عمرو ابن علقمة.

#### - طريق سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف:

يرويه عنه ابنه إبراهيم، أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(2)</sup>، من طريق يحيى بن قزعة، وعبد العزيز

الأوسي<sup>(3)</sup>.

#### وتابعهما:

- سليمان بن داود الهاشمي، عند النَّسَائِيِّ في «الكبرى»<sup>(4)</sup>.

(1) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، (1405 هـ - 1985 م)، (ص125).

(2) كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب عمر رضي الله عنه، برقم: (3689)، (ص756).

(3) كتاب أحاديث الأنبياء، برقم: (3469)، (ص714-715).

(4) فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، برقم: (8066)، (ص300).

- أبو داود الطيالسي في «مسنده»<sup>(1)</sup>، ومن طريقه أبو عوانة في «المستخرج»<sup>(2)</sup>، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»<sup>(3)</sup>، واللائكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»<sup>(4)</sup>.
- فزارة بن عمر، عند أحمد في «المسند»<sup>(5)</sup>.
- يونس بن محمد، عند أبي عوانة في «المستخرج»<sup>(6)</sup>.
- يَسْرَة بن صفوان، عند أبي عوانة في «المستخرج»<sup>(7)</sup>.
- يعقوب بن حُميد، عند ابن أبي عاصم في «السنة»<sup>(8)</sup>.
- أبو مروان محمد بن عثمان عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق»<sup>(9)</sup>.
- أبو مصعب الزهري، عند العقيلي في «الضعفاء»<sup>(10)</sup>.
- إبراهيم بن حمزة الزُّبَيْري، عند البغوي في «شرح السنة»<sup>(11)</sup>.
- الحسين بن سيار الحرّاني، عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق»<sup>(12)</sup>.
- إبراهيم بن الحسن القرشي، عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق»<sup>(13)</sup>.

- 
- (1) أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، المسند، (1419 هـ - 1999 م) برقم: (2469)، (م4ص106).
  - (2) أبو عوانة يعقوب الإسفرايني، المستخرج (2014م)، برقم: (10571)، (م18ص440).
  - (3) أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، معرفة الصحابة، (1419 هـ - 1998 م) برقم: (193)، (م1/ص50).
  - (4) أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي، (1423 هـ / 2003 م) برقم: (41)، (م9/ص98).
  - (5) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (1421 هـ - 2001 م) برقم: (8468)، (م14/ص176).
  - (6) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفرايني، (2014م)، برقم: (10571)، (م18ص440).
  - (7) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفرايني، (2014م)، برقم: (10572)، (م18ص440).
  - (8) أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، (1400 هـ)، برقم: (1261)، (م2/ص583).
  - (9) أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، (1415 هـ - 1995 م)، (م44/ص94).
  - (10) أبو جعفر العقيلي، (1404 هـ - 1984 م) برقم: (811)، (م2/ص259).
  - (11) أبو محمد البغوي، (1403 هـ - 1983 م)، برقم: (3873)، (م14/ص82).
  - (12) أبو القاسم علي بن عساكر، (1415 هـ - 1995 م)، (م44/ص94).
  - (13) (م44/ص94).

- عبد الله بن وهب - من رواية ابن أخيه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب - عند الطحاوي «مشكل الآثار»<sup>(1)</sup>.

وخالف ابن أخيه ابن وهب، أحمد بن عمرو بن السرح، فرواه عن ابن وهب المصري، عن إبراهيم ابن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن عائشة. أخرجه مسلم عنه، وسيأتي ذكره في طرق عائشة. والصواب عن ابن وهب ما رواه أحمد بن عمرو بن السرح، خلافاً لما رواه عنه ابن أخيه، وابن أخيه ابن وهب مختلفٌ فيه، وأنكرت عليه أحاديث رواها عن عمّه عبد الله، وصحّ رجوعه عنها<sup>(2)</sup>.

وقال ابن عبد البرّ في «الإيضاح» - في حديث خالف فيه ابن أخيه ابن وهب الرواة عن عمّه -: «وابن أخيه ابن وهب عندهم ليس بالقويّ قد تكلموا فيه، ولم يروه حجةً فيما انفرد به»<sup>(3)</sup>.

فعلى هذا؛ فالثابت عن ابن وهب رواية أحمد بن عمرو كما في «صحيح مسلم»، وبالتالي خالف ابن وهب ثلاثة عشر راوياً عن إبراهيم بن سعد، وابن وهب ثقة حافظ، ثم إنه لم ينفرد بالرواية عن إبراهيم بن سعد، بل تابعه عليها ابن الهاد كما سيأتي ذكره في الطرق عن عائشة.

### طريق زكريّا بن أبي زائدة:

اختلف عليه كما قال الدارقطني، فرواه داود بن عبد الحميد<sup>(4)</sup>، ومحمد ابن إبراهيم بن رجاء، عن زكريّا بن أبي زائدة، عن سعد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة<sup>(5)</sup>.

قال الدارقطني: وخالفهما إسحاق الأزرق، فرواه عن زكريّا، عن سعد، عن أبي سلمة مرسلًا<sup>(6)</sup>.

(1) أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (1415هـ، 1494م) برقم: (1650)، (4م/ص337).

(2) انظر: يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزيّ، «تهذيب الكمال»، (1400هـ - 1980م)، برقم: (387/1). و أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، «تهذيب التهذيب»، (1326هـ) (1م/ص47).

(3) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، (1417هـ / 1997م)، (ص203).

(4) وقع في «تغليق التعليق» لابن حجر: عبد المجيد.

(5) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، «العلل»، (1405هـ - 1985م)، (9م/ص313).

(6) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، «العلل»، (1405هـ - 1985م)، (9م/ص313).

وذكر الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق»<sup>(1)</sup>، أنّ أبا نُعيم استخرجه من طريق إسحاق الأزرق، عن زكريّا، عن سعد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موصولاً.  
فالذي يظهر أنّ الصّواب في رواية زكريّا الوصل، والله أعلم.

#### طريق محمد بن عمرو:

رواه مؤمّل بن إسماعيل، عن يحيى القطّان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. ذكره الدارقطني<sup>(1)</sup> وقال: «فوّهم»<sup>(2)</sup> عليه<sup>(3)</sup> في إسناده وهماً قبيحاً، وإنّما رواه يحيى، عن ابن عجلان، عن سعد، عن أبي سلمة عن عائشة -رضي الله عنها-.

وهذه الطريق أخرجها الإمام أحمد في «المسند»<sup>(4)</sup>، والفسويّ في «المعرفة»<sup>(5)</sup>، عن يحيى بن سعيد القطّان، عن ابن عجلان به.

من هذا كلّهُ؛ يظهر أنّ الصّواب في حديث أبي هريرة، رواية إبراهيم بن سعد، عن أبيه، ورواية زكريّا بن أبي زائدة، كلاهما عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وخالفهما في الرواية عن أبي سلمة جمعُ من الرّواة، فرووه عنه، عن عائشة لا عن أبي هريرة.

#### - طريق عائشة -رضي الله عنها-:

رُوي من عدّة طُرُق عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عنها.

- محمد بن عجلان، عند مسلم في «صحيحه»<sup>(6)</sup> وغيره.

- إبراهيم بن سعد، من رواية:

(1) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، «العلل»، (1405هـ - 1985م)، (م/9/ص315).

(2) أي: مؤمّل بن إسماعيل.

(3) أي: على يحيى القطّان.

(4) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، (1421هـ - 2001م) برقم: (24285)، (م/40/ص329).

(5) يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، (1401هـ - 1981م)، (م/1/ص457).

(6) كتاب فضائل الصحابة، برقم: (6205)، (ص1055).

أ- عبد الله بن وهب، عند مسلم<sup>(1)</sup> أيضاً.

ب- ابن الهاد، عند الطَّحَاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(2)</sup>، والحاكم في «معركة علوم الحديث»<sup>(3)</sup>، من طريق شعيب بن الليث، عن الليث بن سعد، عن ابن الهاد به. إلا أنَّ الدراقطني ذكر أنَّ ابن الهاد يرويهِ عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي سلمة مرسلًا<sup>(4)</sup>.

لكنَّ الإسناد إلى ابن الهاد - للوجه الموصول - ثابت إليه بالإسناد الصحيح.

- عبد الله بن سالم، عن الزُّبَيْدِي، عن سعد، ذكره الحافظ ابن حجر في «النكت الطُّرُوف»<sup>(5)</sup>.

- عبد الله بن زياد بن سمعان، عند العُقَيْلِي في «الضعفاء»<sup>(6)</sup>، موقوفاً على عائشة، لكنَّ ابن سمعان متروك الحديث، ثمَّ إنَّه قد خالف الرِّوَاة فوقَّه ولم يرفعه، لذا قال العُقَيْلِي بعد إخراجهِ من طريق أبي هريرة: وهذا «أولى».

فالذي يظهر أنَّ الحديث كان عند أبي سلمة على الوجهين، عن أبي هريرة، وعن عائشة<sup>(7)</sup>،

فحدَّث به سعداً على ذلك، ثمَّ إنَّ سعداً حدَّث به على الوجهين، وسمعه منه ابنه على الوجهين أيضاً. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله -: «وله أصلٌ من حديث عائشة، أخرجه ابنُ سعد من طريق ابن أبي عتيق عنها، وأخرجه من حديث خفاف بن أيماء أنَّه كان يصلي مع عبد الرحمن بن عوف، فإذا خطب عمر سمعه يقول: أشهدُ أنَّك مُكَلِّمٌ»<sup>(8)</sup>.

- أمَّا طريقة الإرسال:

(1) كتاب فضائل الصحابة، برقم: (6204)، (ص1055).

(2) أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (1415هـ، 1494م) برقم: (1652)، (4م/ص337).

(3) أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، (1397هـ - 1977م)، (ص220).

(4) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، «العلل»، (1405هـ - 1985م)، (9م/ص314).

(5) ابن حجر العسقلاني، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ومعه النكت الطُّرُوف، (1403هـ، 1983م)، (12م/ص349).

(6) العُقَيْلِي، الضعفاء، (2م/ص339).

(7) ابن حجر العسقلاني، «فتح الباري»، (1379هـ)، (7م/ص64).

(8) نفس المصدر، (7م/ص64).

فقد ذكر الدارقطني أنّ جماعة رَوَوْهُ عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة مرسلاً؛ منهم: ابنُ الهاد ويعقوب وسعد أبناء إبراهيم، وأبو صالح كاتب الليث، وغيرهم.  
ولم أقف من الروايات التي ذكرها الدارقطني إلاّ على رواية يعقوب، أخرجها أحمد في «المسند»<sup>(1)</sup>، ثمّ إنّ رواية ابن الهاد جاءت موصولة كما تقدّم.  
والراجع: الوصل على الإرسال لتتابع خمسة عشر راوياً على روايته عن إبراهيم موصولاً، منهم أربعة عشر جعلوه من مسند أبي هريرة، وراويان من مسند عائشة، والوجهان الأخيران صحيحان.

### 3- حديث المُحدِّثون دراية:

قوله صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ»:

قال الحافظ ابن حجر: كانوا من بني إسرائيل<sup>(2)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «مُحَدِّثُونَ».

المُحَدِّث: بفتح الدال وتشديدها، كمُحمّد.

واختلف في تفسيره ومعناه:

- أهتم المُتَلَهِّمُونَ، كما فسر عبد الله بن وهب عند مسلم<sup>(3)</sup>. والمُلهِّم هو الذي يُلقي في نفسه الشيء فيُخبرُ به حَدَسًا وفِرَاسَةً.

قال الحافظ ابن حجر: «هو الرجل الصادق الظنّ، وهو من أُلقي في رُوعه شيء من قبل المَلَأ الأعلى، فيكون كالذي حدثه غيره به، وبهذا جزم أبو أحمد العسكري»<sup>(4)</sup>.

وقال أيضاً: وفسره ابنُ التين بالتفَرُّس، ووقع في مسند «الحميدي» عقيب حديث عائشة «المُحَدِّث

(1) أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، (1421هـ - 2001م) برقم: (8469)، (م/14ص/177).

(2) ابن حجر العسقلاني، «فتح الباري»، (1379هـ)، (م/6ص/632).

(3) برقم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، برقم: (6204)، (ص/1055).

(4) ابن حجر العسقلاني، «فتح الباري»، (1379هـ)، (م/7ص/64).

المَلْهَمُ بالصَّوَابِ الَّذِي يُلْقَى عَلَى فِيهِ»<sup>(1)</sup>.

وهذا نوعٌ يختصُّ به الله عزوجل من يشاء من عباده الذين اصطفى؛ كأَنتُمْ حُدِّثُوا بشيءٍ فقالوه.

- وقيل: مكَلَّم أي: تكَلَّمه الملائكة بغير نبوة<sup>(2)</sup>، قال الحافظ: «وهذا ورد من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ مرفوعاً، ولفظه: قيل يا رسول الله! وكيف يُحَدَّث؟ قال: «تَتَكَلَّمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى لِسَانِهِ» رُويَناه في «فوائد الجوهريِّ» وحكاها القاسبي وآخرون، ويؤيِّده ما ثبت في الرِّواية المعلَّقة.

ويحتمل ردُّه إلى المعنى الأوَّل أي: تُكَلِّمُهُ في نفسه وإن لم ير مُكَلِّماً في الحقيقة، فيرجع إلى الإلهام»<sup>(3)</sup>.

- وقيل: من يجري الصواب على لسانه من غير قصد، قاله البخاري<sup>(4)</sup>.

- وقيل: هي الإصابتُ بغير نبوة.

وقال ابنُ قُتَيْبَةَ: «يَصِيبُونَ إِذَا ظَنُّوا وَحَدَسُوا، يقال فيه مُحَدَّثٌ، أي كأنَّه لإصابته كأنَّه حُدِّثَ بذلك»<sup>(5)</sup>.

قال الإمام الباجي المالكي: «يُرِيدُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاللهُ أَعْلَمُ - مَنْ يُلْقَى فِي رُؤُوعِهِ الشَّيْءُ وَيُلْهَمُ إِلَيْهِ، حَتَّى كَأَنَّهُ يُخَبَّرُ بِهِ فَلَا يُحْطَى ظَنُّهُ»<sup>(6)</sup>.

ويؤيِّده ما جاء عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوهٍ أَنَّهُ قال: «إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ»<sup>(7)</sup>.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ، فَإِنَّهُ عُمَرُ».

(1) «المصدر السابق»، (م/7ص/64).

(2) أبو زكريا محيي الدين النووي، «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، (1392هـ)، «»، (ج/15ص/183).

(3) ابن حجر العسقلاني، «فتح الباري»، (1379هـ)، (م/7ص/64).

(4) «صحيح مسلم بشرح النووي»، (ج/15ص/183). والقاضي عياض، «مشارك الأنوار على صحاح الآثار»، (183/1).

(5) القاضي عياض، «مشارك الأنوار»، (م/1ص/183)، ابن الأثير، «التهذيب في غريب الحديث»، (1399هـ - 1979م)،

(م/1ص/350)، مرتضى الزبيدي، «تاج العروس من جواهر القاموس»، (م/5ص/210).

(6) أبو الوليد الباجي، «المنتقى شرح الموطأ»، (1332هـ) (م/3ص/211).

(7) أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر، رقم: (3682)، وأحمد من حديث أبي هريرة، رقم: (9213)، ومن حديث أبي ذر،

رقم: (21295)، والطبراني من حديث بلال، في «المعجم الكبير»، رقم: (1077).

قال الحافظ ابن حجر: «كذا قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سبيل التوقع، وكأنَّه لم يكن اطلع على أن ذلك كائن، وقد وقع بحمد الله ما توقعه النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عمر رضي الله عنه، ووقع من ذلك لغيره ما لا يحصى ذكره»<sup>(1)</sup>. اهـ.

وقال في موضع آخر: «قيل: لم يورد هذا القول مورد التردد؛ فإنَّ أُمَّتَهُ أَفْضَلُ الْأُمَمِ، وإذا ثبت أنَّ ذلك وُجِدَ في غيرهم فإمكان وجوده فيهم أولى، وإلَّا أوردته مورد التأكيد كما يقول الرجل: إن يكن لي صديقٌ فإنه فلان، يريد اختصاصه بكمال الصداقة لا نفى الأصدقاء...»

وقيل الحكمة فيه: أنَّ وجودهم في بني إسرائيل كان قد تحقَّق وقوعه، وسبب ذلك احتياجهم حيث لا يكون حينئذٍ فيهم نبيٌّ، واحتمل عنده صلى الله عليه وسلم أنَّ لا تحتاج هذه الأمة إلى ذلك لاستغنائها بالقرآن عن حدوث نبيٍّ، وقد وقع الأمر كذلك حتَّى إنَّ المحدث منهم إذا تحقَّق وجوده لا يحكم بما وقع لهن بل لا بد له من عرضه على القرآن، فإن وافقه أو وافق السَّنةَ عَمِلَ به وإلَّا تركه، وهذا وإن جاز أنَّ يقع لكنَّه نادرٌ ممَّن يكون أمره منهم مَبْنِيًّا على اتِّباع الكتاب والسَّنة، وَمَحْضَتِ الحكمة في وجودهم وكثرتهم بعد العصر الأوَّل في زيادة شرف هذه الأمة بوجود أمثالهم فيه.

وقد تكون الحكمة في تكثيرهم مضاهاة بني إسرائيل في كثرة الأنبياء فيهم، فلمَّا فات هذه الأمة كثرة الأنبياء فيها لكون نبيِّها خاتم الأنبياء عَزُّوا بِكَثْرَةِ الْمَلْهَمِينَ»<sup>(2)</sup>. اهـ.

**والسبب في تخصيص عمر رضي الله عنه بالذكر:** لكثرة ما وقع له في زمن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الموافقات التي نزل القرآن مطابقاً لها ووقع له بعد النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عدَّةٌ إصابات، وكفاه رضي الله عنه بذلك فخراً وعزاً، فكانت بديهته تسبق إلى أمر، فيأتي الوحي من السماء مؤيداً ومقرراً ما ارتآه ووقر في صدره، وما ذاك إلاَّ أنَّه أوتي بصيرة ثاقبة، ونظرة نافذة، وفراسة سديدة، وإلهاماً وتوفيقاً من الله يختص به من يشاء من عباده.

(1) ابن حجر العسقلاني، «فتح الباري»، (1379 هـ)، (م/6 ص 632).

(2) «نفس المصدر»، (م/7 ص 64-65).

وقد تعددت موافقات الفاروق رضي الله عنه، وآلف فيها العلماء رسائل ومنظومات<sup>(1)</sup>، عدّدوا فيها ما وقفوا عليه من تلك الموافقات، فبعضهم ذكر خمس عشرة موافقة، وبعضهم أوصلها إلى العشرين، وأكثر ما روي في ذلك صحيح أو حسن، وبعضه ضعيف.

وكان عمر رضي الله عنه يعرف من نفسه أنّ الله يُوقِّفه ويُلهِّمُه للحقِّ والصَّواب، فقد قال بعد أن ذكر بعض الموافقات له: «...وَقَلَّمَا تَكَلَّمْتُ وَأَحْمَدُ اللَّهَ بِكَلَامٍ، إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ...»<sup>(2)</sup>.

#### 4- موافقات عمر رضي الله عنه

##### 1.4 موافقات عمر رضي الله عنه للقرآن الكريم

**الموافقة الأولى:** إشارته للنبيّ صلى الله عليه وسلم بأن يتخذ مقام إبراهيم مصلًى.

**الموافقة الثانية:** إشارته رضي الله عنه للنبيّ صلى الله عليه وسلم بأن يأمر أزواجه بالحجاب.

**الموافقة الثالثة:** قوله رضي الله عنه لنساء النبيّ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ طَلَّقَكُنَّ سُبَيْدَ اللَّهِ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ».

وهذه الموافقات الثلاث مجموعة فيما رواه البخاري<sup>(3)</sup> عن أنس بن مالك، قال: قال عمرُ بنُ

الخطّاب رضي الله عنه، «وَأَفْقُتُ رِيَّ فِي ثَلَاثٍ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى،

فَنَزَلَتْ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: 125) وآيَةُ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتُ

(1) صنّف العلماء في موافقات عمر رضي الله عنه عدة مصنفات منها: «نزهة ذوي الألباب فيما وافق به ربُّه عمرُ بن الخطّاب»

لشمس الدين محمد بن إبراهيم بن محمد الوفايّ المقدسيّ الدمشقيّ المتوفى سنة (937هـ)، و«نظم الدرر في موافقات عمر رضي الله عنه»، لبدر الدين أبي البركات محمد بن محمد بن محمد الغزّي العامري الشافعيّ المتوفى سنة (984هـ)، و«نفائس الدرر في موافقات سيّدنا عمر رضي الله عنه»، لتقي الدين أبي بكر بن زيد بن أبي بكر الجُرّاعي الدمشقي الصّالحيّ المتوفى سنة (883هـ).

(2) رواه مسلم، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، برقم: (3691).

(3) كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، برقم: (402).

نَسَاءَكَ أَنْ يَخْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الرَّبُّ وَالْفَاجِرُ، فنزلت آية الحجاب<sup>(1)</sup>، واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه، فقلت لهن: «عسى ربُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ»، فنزلت هذه الآية<sup>(2)</sup>.

**الموافقة الرابعة:** وقوفه مع النبي صلى الله عليه وسلم لما شقَّ عليه الأمر من نسائه واجتمعن عليه في الغيرة. روى مسلم<sup>(3)</sup> في خبر تطليق النبي صلى الله عليه وسلم لنسائه دخول عمر بن الخطاب عليه فقال: «... وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ، وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فقلت: يا رسول الله، ما يَشْقُوكَ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَهُنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ، وَمَلَائِكَتُهُ، وَجِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَأَنَا، وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلَمًا تَكَلَّمْتُ وَأَحْمَدُ اللَّهِ بِكَلَامٍ، إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ، ونزلت هذه الآية آية التَّخْيِيرِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (التَّحْرِيم: 4).

فالآية الأولى نزلت مُوافقةً لعمر رضي الله عنه في وعظه لأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، والآية الثانية نزلت مُوافقةً في وقوفه مع النبي صلى الله عليه وسلم ونصرته له خاصّة في أمر ابنته حفصة، ولما استأذن في الدخول عليه قال: «فناديت: يا رباح، استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَتَنَظَّرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْعُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يا رباح، استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنظر رباحٌ إِلَى الْعُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي، فقلت: يا رباح، استأذن لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَنَّ أَنِّي جِئْتُ

(1) وهي قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: 53)

(2) وهي قوله سبحانه: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثِيَابًا وَأَبْكَارًا﴾ (التحريم: 5)

(3) كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن برقم: (3691).

مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَاللَّهِ، لَعَنَ أَمْرِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضَرْبِ عُنُقِهَا، لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقُةً...».

**الموافقة الخامسة:** في معاتبة الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم لما أخذ برأي أبي بكر الصديق رضي الله عنه في أخذ الفداء من أسارى بدر، ولم يأخذ برأي عمر رضي الله عنه في قتلهم. روى مسلم في «صحيحه»<sup>(1)</sup> عن ابن عمر قال: قال عمر: «وافقتُ ربِّي في ثلاث، في مقام إبراهيم، وفي الحجاب، وفي أسارى بدر».

وجاء تفصيل ذلك عند مسلم<sup>(2)</sup> في وقعة بدر، من حديث عبد الله بن عباس أنه قال: «فلما أسروا الأسارى، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر، وعمر: «ما ترون في هؤلاء الأسارى؟» فقال أبو بكر: يا نبي الله، هم بنو العمِّ والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما ترى يا ابن الخطاب؟» قلت: لا والله يا رسول الله، ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكي أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم، فتتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه، وتمكيتي من فلان نسيباً لعمر، فأضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها، فهوي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت، فلما كان من الغد جئت، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر قاعدين يبكيان، قلت: يا رسول الله، أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك؟ فإن وجدت بكاءً بكيت، وإن لم أجد بكاءً تبكيت لبكائكما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أبكي للذي عرض علي أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عرض علي عذابهم أدنى من هذه الشجرة - شجرة قريبة من نبي الله صلى الله عليه وسلم وأنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتَخَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (الأنفال: 76) إلى قوله: ﴿فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنفال: 69) فأحلَّ الله الغنيمة لهم».

(1) كتاب فضائل الصحابة، برقم: (6206).

(2) كتاب الجهاد، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم، برقم: (4588).

## 2.4. موافقات عمر رضي الله عنه للسنة النبوية:

### الموافقة الأولى: في أصل تشريع الأذان.

فإنه لما رأى عبد الله بن زيد رضي الله عنه<sup>(1)</sup> في المنام، وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، وفيه: «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ رَأَى رُؤْيَا، فَخَرُجْ مَعَ بِلَالٍ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَلْقِهَا عَلَيْهِ، وَلْيَنَادِ بِلَالٌ؛ فَإِنَّهُ أُنْذَى صَوْتًا مِنْكَ» قال: فَخَرَجْتُ مَعَ بِلَالٍ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَعَلْتُ أَلْقِيهَا عَلَيْهِ وَهُوَ يَنَادِي بِهَا، قال: فَسَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالصَّوْتِ، فَخَرَجَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى»<sup>(2)</sup>.

### الموافقة الثالثة: في عدم دخول بلد الطاعون.

أخرج البخاري<sup>(3)</sup> من حديث بن عباس رضي الله عنه: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، خرج إلى الشام، حتى إذا كان بِسَرِغَ<sup>(4)</sup> لقيه أمراء الأجناد<sup>(5)</sup>، أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أَنَّ الْوَبَاءَ قد وقع بأرض الشام، قال ابن عباس: فقال عمر: ادْعُ لي المهاجرين الأولين، فدعاهم فاستشارهم، وأخبرهم أَنَّ الْوَبَاءَ قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجت لأمرٍ، ولا نرى أَنَّ تَرْجِعَ عَنْهُ، وقال بعضهم: معك بقيَّة النَّاسِ وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نرى أَنَّ تُقَدِّمَهُمْ على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادعوا لي الأنصار، فدعَوْهُمْ فاستشارهم، فسلخوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادْعُ لي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قَرِيشٍ مِنْ مِهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فدعَوْهُمْ، فلم يَخْتَلَفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فقالوا: نرى أَنَّ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ على هذا الوباء، فنَادَى

(1) هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه، راوي حديث الأذان، لا يصح له في السنة إلا هذا الحديث، بخلاف عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، راوي حديث الوضوء، له عدة أحاديث. ينظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر، (72/4).

(2) في حديث طويل، أخرجه أبو داود، برقم: (499)، والترمذي، برقم: (189)، وابن ماجه، برقم: (706).

(3) كتاب الطب، باب ما يُذكر في الطاعون، برقم: (5729).

(4) سَرِغ: بفتح السين وإسكان الزاء، قرية في طريق الشام مما يلي الحجاز قرب اليرموك، افتتحها أبو عبيدة ت. «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير، (ص576)، «سرغ».

(5) أي: الجند.

عمر في النَّاسِ: «إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأُصْبِحُوا عَلَيْهِ»، قال أبو عبيدة بن الجراح: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فقال عمر: لو غيرَكَ قالها يا أبا عبيدة؟ نعم نفرٌ من قدر الله إلى قدر الله، أَرَأَيْتَ لو كان لك إِبِلٌ هَبَطَتْ وَإِدْيَا لَهُ عُذُوتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَذْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنَّ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَذْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟

قال: فجاء عبد الرحمن بن عوفٍ - وكان مُتَعَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فقال: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ».

قال: فحمد الله عمرٌ ثم انصرف.

## 5- الخاتمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فأحمد الله

تعالى أن يَسَّرَ لِي إِتِمَامَ هَذَا الْبَحْثِ، وَأَسْأَلُهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ نَافِعًا مَبَارَكًا، وَلَوْجْهَهُ الْكَرِيمَ خَالصًا، وَفِي نَهَايَةِ هَذَا الْبَحْثِ أَذْكَرُ أَهَمِّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا:

- أَنَّ الرَّاجِحَ فِي الْحَدِيثِ رَوَايَةَ الْوَصْلِ لَا الْإِرْسَالِ، خِلَافًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الدَّارِقُطَنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

- أَنَّ الْحَدِيثَ كَانَ عِنْدَ أَبِي سَلَمَةَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَحَدَّثَ بِهِ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ سَعْدًا حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَسَمِعَهُ مِنْهُ ابْنُهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ أَيْضًا.

- أَنَّ مَا جَاءَ فِي تَحْدِيدِ مُوَافَقَاتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَّهَا ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ، قَالَ الْخَافِظُ

ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «فَتْحِ الْبَارِي»<sup>(1)</sup>: «وَلَيْسَ فِي تَخْصِيصِهِ الْعَدَدَ بِالثَّلَاثِ مَا يَنْفِي الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا

لَأَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُ الْمَوْافَقَةُ فِي أَشْيَاءَ غَيْرِ هَذِهِ مِنْ مَشْهُورِهَا قِصَّةُ أُسَارَى بَدْرٍ وَقِصَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَهِيَ فِي الصَّحِيحِ وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ مَا نَزَلَ بِالنَّاسِ أَمْرٌ قَطُّ فَقَالُوا فِيهِ وَقَالَ فِيهِ عُمَرُ

(1) ابن حجر العسقلاني، «فتح الباري»، (1379 هـ)، (م/1ص/505).

إلا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمرٌ وهذا دالٌّ على كثرة موافقته وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول» اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب في كتابه «فتح الباري»<sup>(1)</sup>: «وقول عمر: «وَأَفَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ» ليس

بصيغة حصر، فقد وافق في أكثر من هذه الخصال الثلاث والأربع» اهـ.

وقال ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»<sup>(2)</sup>: «قوله: «في ثلاث» قد أسلفنا أنها أكثر

من ثلاث، وقد أسلفنا أنه لا تنافي بينها، إذ يجوز أن يكون أخبر بذلك قبل وقوع غيرها، وإن كان يجوز أن يكون قالها بعد موته، أو أنّ الراوي روى ثلاثة دون باقيها، وليس ذكر العدد من لفظ عمر، فلما روى ثلاثة خاصة زاد تلك اللفظة على المعنى، أي: أنه له حديث في ذلك فأنزل القرآن بموافقته، أو أن الراوي اقتصر على الثلاث دون الباقي لغرض له، فمعنى الموافقة أنه وقع له حديث في ذلك الأمر فنزل القرآن على نحو ما وقع أو وافق كله» اهـ.

- فضيلة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأتته من الملهمين، وهذه الموافقات مما كان رآها عمر رضي الله عنه برأيه واستحسنها بدايةً بحسن نظره، ووافق ذلك من وحي الله فيها بعدد، تدلّ دلالة واضحة على إكرام الله تعالى لعمر وهي أرفع قدرا مما يقع لبعض الأولياء من الكرامات وخوارق العادات، لما فيها من المعاني الجليلة والأحكام النبيلة التي يقع أثرها وتشريعها إلى قيام الساعة، والله أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، (1417هـ - 1996م)، (م/3ص/97).

(2) ابن الملقن سراج الدين، «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»، (1429هـ - 2008م)، (م/5ص/411).

## 6- قائمة المراجع:

- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- أبو داود، سليمان بن داود بن الجارود، ط1، (1419 هـ - 1999م)، المسند، تح: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، نشر: دار هجر - مصر.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، ط1، (1419هـ- 1998م)، المستخرج، تح: أيمن بن عارف الدمشقي، نشر: دار المعرفة - بيروت.
- أحمد، بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، ط1، (1421 هـ - 2001 م)، المسند، تح: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، ط1 (1419 هـ - 1998 م)، معرفة الصحابة، تح: عادل بن يوسف العزازي، نشر: دار الوطن للنشر، الرياض.
- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، ط1، (1429 هـ - 2008 م)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، نشر: دار النوادر، دمشق، سوريا.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (1415 هـ - 1995 م)، تاريخ دمشق، تحق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر، لبنان.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، ط1، (1405هـ)، تغليق التعليق، تحق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، نشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن.
- ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي، ط1، (1406 هـ - 1986م)، تح: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد، سوريا.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، الطبعة الجديدة (1414 هـ/ 1994 م)، تفسير القرآن العظيم، تح: محمود حسن، نشر: دار الفكر، لبنان.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، (ط1، 1326هـ)، تهذيب التهذيب، نشر: مطبعة

دائرة المعارف النظامية، الهند.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم التَّمَرِيّ، ط1، (1417هـ /

1997م)، الإنصاف، تح: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، نشر: أضواء السلف، السعودية.

- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية.

- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو، ط1، (1400هـ)، السنة، تح: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ط. (1399هـ - 1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلمية - بيروت.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، نشر: دار المعرفة بيروت.

- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، ط2 (1403هـ - 1983م)، شرح السنة، تح: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، ط1 (1422هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة.

- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف الأندلسي، ط1، (1332هـ)، المنتقى شرح الموطأ، نشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر.

- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، ط2، (1395هـ - 1975م)، الجامع الكبير، تح: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، ط2 (1405هـ - 1985م)، الإلزامات والتبعية، تح: مقبل بن هادي الوداعي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، ط1 (1405 هـ - 1985 م)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية - تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشر: دار طيبة، الرياض.
- الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري، ط2 (1397 هـ - 1977 م)، معرفة علوم الحديث، تح: السيد معظم حسين، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- الحافظ المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، ط1، (1400 هـ - 1980 م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، ط1- (1415 هـ، 1494 م)، شرح مشكل الآثار، تح: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، لبنان.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، ط2، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، نشر: دار الحرمين - القاهرة.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، ط1، (1404 هـ - 1984 م)، الضعفاء الكبير، تح: عبد المعطي أمين قلنجي، نشر: دار المكتبة العلمية، بيروت.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان الفارسي، ط2، (1401 هـ - 1981 م)، المعرفة والتاريخ، تح: أكرم ضياء العمري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، دون ط، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض نشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله، ط8، (1423 هـ / 2003 م)، (418 هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، نشر: دار طيبة، السعودية.
- مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، دون ط، تاج العروس من جواهر القاموس تح: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، ط2. (1392 هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.